في اجتماع عقدته برئاسة رئيس الجمهورية

أحزاب التحالف الوطني ترحب بقبول المشترك لمبادرة الرئيس

عقدت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي اجتماعاً مساء أمس برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

حيث وقف الاجتماع امام البيان الصادر عن أحزاب اللقاء المشترك والمتضمن موقفهم من المبادرة الوطنية الشجاعة لفخامة الاخ رئيس الجمهورية التي أعلنها امام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى في الـ ٢ من شهر فبراير ٢٠١١م والمتضمنة حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدعوة لاستئناف الحوار عبر اللجنة الرباعية المشكلة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية وعلى قاعدة اتفاق الـ ٢٣ من فبراير ٢٠٠٩م ومحضر الـ ١٧ من يوليو ٢٠١٠م، وهي المبادرة التي حظيت بترحيب وطني ودولي.

وأكدت الحرص على الوفاق والتفاهم وتجنيب الوطن الفتنة والفوضى التي تضر بمصالح الوطن والمواطنين والتمسك بالحوار واعتباره اسلوبا حضاريا عقلانيا حكيما لمعالجة كافة القضايا الخلافية والمشكلات القائمة على الساحة الوطنية بين ابناء الوطن الواحد.

وقد صدر عن الاجتماع البيان التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ،خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ، وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ، يُخَادِعُونَ اللّهَ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ، فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ،وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ،أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ" صدق الله العظيم.

إن احزاب التحالف الوطني تؤكد بأن الشعب اليمني الأبي المكافح والواعي قد شب عن الطوق وصار يمتلك كامل الوعي وليس ملكاً لأحد وهو الأكثر إدراكاً لمصالحه الوطنية العليا ولمن يعبر عنها ويحرص على خدمتها والدفاع عنها..

ومن أجل ذلك وعلى الرغم مما أشتمل عليه البيان الصادر عن أحزاب اللقاء المشترك من لغة عدائية غير مسؤولة ومغالطات وادعاءات باطلة وتضليل للرأي العام وتزييف للحقائق فأن أحزاب التحالف الوطني وانطلاقاً من مسئوليتها الوطنية تؤكد حرصها على عدم الانجرار الى الملاعب الجانبية التي يرهق فيها الوطن نفسه ويهدر جهوده والترفع عن كل عبارات الاتهام والاساءة والنكران والحرص على التمسك بالعناصر الايجابية التي أطلت بصورة باهتة في البيان. وفي ضوء كل التحديات الراهنة التي يواجهها الوطن فإن المسئولية الوطنية والتاريخية تتطلب من الجميع الارتقاء بالخطاب والممارسة السياسية إلى مايخدم مصلحة الوطن وأمنه واستقراره ووحدته ونهجه الديمقراطي التعددي والسير قدماً في الحوار الوطني بعيداً عن اي تسويف أو مماطلة او إضاعة للوقت.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إذ ترحب بقبول المشترك بما ورد في مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية وتحكيم لغة العقل على لغة الفوضى فإنها ترى سرعة التئام لجنة الأربعة قبل نهاية هذا الأسبوع لمواصلة عملية الحوار على قاعدة اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م ومحضر ١٧ يوليو ٢٠١٠م وتقديم ما تتفق عليه بآليات وجدول زمني محدد ودون وضع شروط مسبقة واشتراطات محددة لاستئناف الحوار والقيام بتفسيرات اجتهادية من أي طرف ضد الطرف الآخر لما يوضحة في اطروحاته، وبحيث أن ما يتم التوصل اليه من خلال لجنة الأربعة يتم تنفيذه فوراً بمافي ذلك تشكيل حكومة إئتلاف وطني تتولى الإشراف على استكمال الإجراءات الخاصة بالتعديلات الدستورية وإجراء الإنتخابات النيابية في مناخات حرة ونزيهة وشفافة وفي إطار الشرعية الدستورية والقانونية التي تؤمن مسيرة الوطن وتصون مكاسبه وتحافظ على السلم الإجتماعي العام.

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب"

صدق الله العظيم.

سرعة التئام لجنة الأربعة قبل نهاية الأسبوع لمواصلة عملية الحوار

التنفيذ الفوري لما يتم الاتفاق عليه بآليات وجدول زمني محدد.. بما فيه تشكيل حكومة إئتلاف وطني

أحزاب التحالف تؤكد حرصها على عدم الانجرار إلى الملاعب الجانبية التي يرهق فيها الوطن نفسه ويهدر جهوده

إجراءات جادة لمكافحة الفساد ومعالجة قضايا المواطنين

إحالة ملفات الوزراء الفاسدين إلى القضاء

نشر قضايا الفساد والتشهير بالمتورطين

اتخذت قيادة الدولة والحكومة الأيام الماضية حزمة من الإجراءات السياسية والاقتصادية المهمة في اطار السياسات التي تعنى بقضايا المواطنين وتحسين مستواه المعيشي، وعلى وجه الخصوص معالجة قضايا الطلاب والخريجين بدرجة أساسية.

وبهذا الخصوص ترأس فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- اجتماعاً موسعاً لمجلس الدفاع الوطني والقيادات السياسية واللجنة الأمنية العليا الجمعة تم فيه مناقشة العديد من القضايا المتصلة بالجوانب الاقتصادية وجوانب البناء والتحديث في القوات المسلحة والأمن، بالإضافة للقضايا المتصلة بتحسين الأجور لموظفي الجهاز الاداري للدولة وترشيد الإنفاق وتنمية الإيرادات وزيادة الموارد.

متابعة/ مصطفى شرف الدين

وأقر الاجتماع إطلاق العلاوات الخاصة بموظفي الجهاز الحكومي ومنتسبي القوات المسلحة والأمن، عقب تطبيق المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور والمرتبات وبما يحسن الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة في الجهاز المدني ومنتسبي القوات المسلحة والأمن.

كما أقر اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لترشيد الإنفاق الحكومي ومنع شراء أي كماليات أو بناء أي مبانٍ جديدة غير ضرورية، وإعطاء الأولوية لتشغيل المباني والمرافق التي تم انجازها سواء أكانت التابعة لوزارة التربية والتعليم أو التعليم العالي والبحث العلمي أو الصحة العامة والسكان والإدارة المحلية والعدل والاتصالات والزراعة والري أو الوزارات والجهات الحكومية الأخرى.

وأكد الاجتماع على ضرورة تنمية الإيرادات وزيادة الموارد وتفعيل دور الجهات الإيرادية في هذا الجانب وفي مقدمتها عائدات الضرائب والجمارك والواجبات والاتصالات وتقنية المعلومات والنفط والمعادن والثروة السمكية والجهات الإيرادية الأخرى، بالإضافة إلى تطوير أساليب التحصيل للعائدات الضريبية وبما يحقق النتائج المنشودة.

وشدد الاجتماع على ضرورة مكافحة التهرب الضريبي واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتهربين من دفع الضرائب والرسوم الجمركية وبخاصة كبار المكلفين وإحالتهم للنيابة العامة لمساءلتهم قانونياً إزاء ذلك وبما يكفل الحفاظ على المال العام.

تحريك ملفات الفساد

وكان فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر- قد وجه الأربعاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بتحريك ملفات قضايا الفاسدين سواءً أكانوا وزراء سابقين أو حاليين أو رؤساء مؤسسات وهيئات ومصالح حكومية وغيرها أو أي مسؤولين أو أشخاص متورطين في قضايا الفساد المالي والإداري مهما كانوا وفي أي موقع وفي مقدمتهم أولئك الذين يدعون الطهارة والعفاف وهم غارقون في الفساد وبحيث يتم إحالتهم للقضاء ومحاسبتهم على ممارساتهم الفاسدة.

وحثّ فخامته خلال لقائه رئيس وأعضاء الهيئة- بحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى- رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي، ووزير العدل الدكتور غازي الأغبري-على مضاعفة جهودهم في ملاحقة قضايا الفساد والعبث بالمال العام وتقديم المسئولين عن ذلك إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وبما يحافظ على المال العام ويحد من الفساد..وأكد على أهمية تعزيز التنسيق بين الهيئة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والسلطة القضائية في متابعة قضايا الفساد وسرعة البت فيها من قبل القضاء وبما يكفل محاسبة الفاسدين مهما كانوا وجعلهم عبرة لغيرهم.

وقال فخامة الرئيس: «لا أحد فوق القانون مهما كان».. مشدداً على أهمية مساندة أجهزة الإعلام لجهود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ونشر قضايا الفساد والتشهير بالفاسدين على ضوء الأحكام القضائية الصادرة بحقهم.

اقرار زيادة الرواتب

وكان مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري الثلاثاء برئاسة دولة الدكتور علي محمد مجور- رئيس المجلس- قد أقر جداول رواتب المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والزيادات العامة المترتبة على تطبيقه ابتداء من شهر فبراير الجاري.

كما اقر منح المتقاعدين في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ٥٠٪ من الزيادات الممنوحة للموظفين.

، وكذا منح المتقاعدين في صندوق تقاعد الدفاع والداخلية والامن ٥٠٪ من الزيادات الممنوحة للموظفين على مستوى الرتبة.

وفيما يتعلق بالعاملين في القطاعين العسكري والأمني فقد أكد القرار منحهم الزيادات المالية المقابلة لرتبهم.

دعم الخريجين

هذا وكان الدكتور علي محمد مجور- رئيس مجلس الوزراء- قد أكد أثناء تدشينه الأعمال التنفيذية لكافة مكونات الأولوية الثانية الخاصة باستيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل المحلي والخليجي- أن الحكومة قد اتخذت الإجراءات التنفيذية بشأن توجيهات فخامة رئيس الجمهورية الأخيرة بإنشاء صندوق لدعم خريجي الجامعات اليمنية وكذلك توظيف ٢٥٪ من خريجي الجامعات والكليات والمعاهد خلال العام الجاري.

وأكد الدكتور علي محمد مجور أن هذه التوجيهات مثلت الرؤية العملية لمدى الاهتمام الكبير الذي يوليه فخامته لشريحة الشباب وتفاعله المسئول مع تطلعاتهم ومواكبة آمالهم وأهمية دورهم المحوري في مسيرة البناء والتنمية والنأي بهم عن مخاطر الفراغ الذي قد يستغل من قبل البعض لملئه بالتطرف والأفكار الضالة والمضلة.

توجهات:

إقرار المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور

منح المتقاعدين 50 ٪من الزيادة الممنوحة للموظفين

إنشاء صندوق لدعم خريجي الجامعات وتوظيف 25 ٪منهم

إطلاق العلاوات الخاصة بالموظفين ومنتسبي القوات المسلحة والأمن

إحالة المتهربين من دفع الضرائب والجمارك إلى النيابة العامة

قراءة سريعة في بيان المشترك ومؤتمره الصحفي

عبدالولي المذابي

احتشد البيان الذي أصدره اللقاء المشترك وشركاؤه في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني بالعديد من التناقضات والمغالطات فضلاً عن التناقضات التي وردت في تصريحات قيادات المشترك خلال المؤتمر الصحفي أمس مع نص البيان الذي جاء في أربع صفحات..

ورغم أن إعلان العودة إلى الحوار هو أبرز ما جاء فيه إلاّ أن تلك الموافقة وردت بنبرة استعلائية مغلفة بنشوة نجاح الثورة الشعبية في مصر وتونس، في محاولة لهز العصا وتخويف المؤتمر الشعبي العام بتكرار ما حدث واسقاط السلطة.

البيان وصف المسيرات الشعبية التي خرجت الخميس الماضي بالمليونية وادعى أن الجماهير الغفيرة أكدت من خلال تلك المسيرات التفافها حول اللقاء المشترك وشركائه، في محاولة لممارسة الوصاية على مطالب الجماهير وتجييرها لصالح «المشترك» الذي تناسى المسيرات الموازية التي خرجت بأعداد أكبر ترفض الفوضى والتخريب والوصاية عليها من قبل أي طرف.

البيان الذي تمت صياغته على عجل حمل الكثير من الأخطاء ربما بسبب النبرة العالية وتقمص دور المسيطر والآمر ما جعله فاقداً لأصول التخاطب وآداب الحوار، لتحل بدلاً عنها كلمات التهديد والتحذير والتقريع للآخر، حتى ما اسماه مبادرة واقتراحاً لمسودة الحوار جاءت في صيغة الأوامر، أما النصائح فكانت من نوع خير للسلطة أن تقدم تنازلات فوراً، ولا ندري لمن هذه التنازلات للوطن أم لقيادات المشترك؟

أما المؤتمر الصحفي فقد تأرجحت الردود ما بين مهادن ومهاجم فالدكتور ياسين سعيد نعمان أمين الحزب الاشتراكي قال إن المشترك لا يدعي امتلاك الشارع وتحريكه ولكنه سيدعم كل توجه نحو التغيير.

أما الأستاذ عبدالوهاب الآنسي أمين عام الإصلاح فيقول انه لاتزال لديه ثقة كبيرة بالتحرك السلمي الذي وصفه بالأجدى وكأنه يرد على ياسين.

وأكد الآنسي أن مطالب المشترك تنحصر في تنفيذ اتفاق فبراير الذي تم التوقيع عليه قبل أحداث تونس ومصر في إشارة إلى أن الإصلاح يتبنى فكرة لا علاقة لها بتداعيات الأحداث الأخيرة على الساحة العربية.

أما باسندوة رئيس لجنة الحوار التابعة للقاء المشترك فقد أكد أن عدداً من قيادات المعارضة بالخارج انضمت إلى اللجنة التحضيرية للحوار في ١٣ يناير الذي يعيد إلى الأذهان تلك الجريمة البشعة التي قامت بها تلك العناصر في العام ١٩٨٦م.

الشفافية غابت عن تصريحات قيادات المشترك وبيانهم فأغفلوا الحديث عن توجهم لعدد من العواصم العربية والأوروبية للقاء قيادات المعارضة في الخارج ووقعوا في الحرج عندما بادرهم الزميل حمود منصر بسؤال حول سفرهم عقب خطاب الرئيس فارتبكوا قليلاً ثم جاء الرد بأن السفر بالفعل كان للقاء المعارضين في الخارج ونفوا علاقة سفرهم بخطاب الرئيس ولكنهم لم يذكروا أي نتائج.